يتجاهلوا الحاجات اميركا الجادة . وفي ما يتعلق بدفع التعويضات لاسرائيل ، فان ثمة ادلة وافية على مثل هذه الالحاحات وفعاليتها .

ففي الثاني عشر من آذار (مارس) عام ١٩٥١ سلمت اسرائيل الى الدول الحليفة مذكرات طالبتها فيها بعدم نقل السيادة الى أية حكومة المانية دون حفظ مسألة التعويضات لاسرائيل بنوع خاص . وكان مبلغ التعويضات المطالب به بليونا ونصف البليون دولار(٣٢). ولم يرد الاتحاد السوفياتي على المذكرة . وقالت الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا انها تعطف على طلب اسرائيل ، غير أنها اضافت انه لا يسعها « فرض » الالتزام (وتتحدث المذكرة الانكليزية عن « المهمة ») على المانيا الغربية(٣٣). وقد لاحظ احد مفسري هذه الاحداث قائلا ان « اسرائيل ، عدا عن العطف ، لم تحصل على أي تأييد عملي » . فهذه الحكومات « امتنعت عن أي عمل مباشر لتعزيز مطالب اسرائيل ضد المانيا »(٣٤).

لكن هذا الرأي يبالغ في التقليل من اهمية الاقوال الصادرة عن الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا . فمن العبارات المتماثلة تقريبا التي صيغت بها مذكراتها يتضح انها تعتبر مسألة التعويضات خطيرة الى حد كاف للاجتماع واتخاذ موقف مشترك. ولم تكن النتيجة تعبيرا عن خلاف او لا مبالاة ، فجميعها ارادت الدعم الاقتصادي الالماني لاسرائيل. ويصعب علينا ان نرى كيف يمكن لرغبتهم الموضحة هذه ان يضعفها ادخال شرط او وعد بهذا المعنى في المعاهدة التي ستنهي احتلال المانيا الغربية . ولا بد ان يكون بدا للدول الغربية ان مثل هذا الابراز المكشوف للاكراه ، مثل هذه الاهانة ، من قبلها لا معنى لها في ضوء هدفها ، وهو اجتناب المانيا غربية متحمسة الى ملفها، فضلا عن الاحتمال بأن الكلام الرقيق الصادر عنها سيحمل على محمل الجد التام .

واتضحت بطريقة اخرى حقيقة ان الدول الغربية ارادت ان ترى المانيا الغربية تدفع التعويضات لاسرائيل . ففي تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٥٠ طالبت هذه الدول وغيرها بأن تضطلع الجمهورية الاتحادية بديون الرايخ الثالث . وفي السادس من ايار (مايو) عام ١٩٥١ ، اعترفت الجمهورية الاتحادية بمسؤوليتها عن هذه الديون . وفي « مؤتمر الديون » بلندن ، حيث جرى بحث هذه التعهدات بالاضافة الى تسديد قروض خطة مارشال ، سعت المانيا الغربية الى تخفيض ديونها . وجادلت بأن لا طاقة لاقتصادها على تحمل عبء بهذا الحجم . والان ، بصرف النظر عن مصلحة الدائنين في مؤتمر لندن لاتخاذ حق التقدم على اي دائن لاحق ، سمحت للصهاينة بالتوصل الى اتفاق مع الالمان الغربيين في ما يتعلق بكمية المدفوعات وشكلها وزمنها ، قبل ان تسوي هي ديونها مع الجمهورية الاتحادية . والى ذلك وافقت على تخفيض كبير في الدين المستحق لها . ويقول غولدمان ان الاميركيين مارسوا التأثير على الالمان الغربيين عن طريق جون ماكلوي، المندوب السامي الاميركي في المانيا الغربية آنذاك ، للتوصل الى تسوية هي اقرب الى مركز المساومة الصهيوني منها الى مركز المساومة الالماني الغربي(٣٥).

كما أن دور المانيا الغربية في الحرب الباردة الذي انطوى على الكثير من الاعتماد الاقتصادي والسياسي على الدول الغربية وبخاصة على الولايات المتحدة، جعلها مفرطة الحساسية للمطالب الصهيونية . وقد كتب اديناور في مذكراته : « كان واضحا لي بأنه اذا ما فشلت المفاوضات مع اليهود ، فان المفاوضات في مؤتمر الديون بلندن ستفشل هي ايضا ، لان الدوائر المصرفية اليهودية ستمارس على مجرى مؤتمر الديون بلندن تأثيرا لا يجب الاستهانة به . وكان واضحا ، من جهة اخرى ، بأن الفشل في مؤتمر الديون بلندن سيسبب فشلا للمفاوضات مع اليهود . واذا اردنا ان يحقق الاقتصاد الالماني رصيدا ويصير قويا من جديد، فلا بد من انهاء مؤتمر لندن بنجاح ، فآنذاك فقط سينمو اقتصادنا بطريقة تمكننا من دفع التعويضات لاسرائيل وللمنظمات اليهودية » .

وفي الصفحات التي تسبق مباشرة وتلي مباشرة هذا المقطع يطلب منا اديناور ان نصدق بأن الاعتبارات الاخلاقية — او هي « فوق كل شيء اخر » — قد املت عليه هذا القرار(٣٦).

وفي حين أكّد غولدمان لاديناور انه شعر « بتأثر عميق » لاعتراف هذا الاخير بالتزام المانيا المعنوي باسرائيل ، فقد وجه تهديدات مظلة بعواقب وخيمة في حال عدم تلبية الشروط الصهيونية : « ان ردة الفعل العنيفة للعالم كله ، بتأييد اوساط واسعة